

الحمد لله،



الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية

القضية عدد: 311803

تاريخ القرار: 14 أفريل 2014

قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الرابعة بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّبة: الإدارة العامة للأداءات في شخص ممثلها القانوني مقرّها بشارع الهادي شاكر
عدد 93 - تونس،

من جهة،

والمعقب ضدهم: ورثة
القاصر وبناته
وهم زوجته
في حق نفسها وفي حق ابنها
ووالدته
مقرّهم

من جهة أخرى .

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من المعقبة المذكورة أعلاه تحت عدد 311803 بتاريخ 19 جانفي 2011 طعنا في الحكم الصادر عن محكمة الإستئناف بالمنستير في القضية عدد 768 بتاريخ 4 ماي 2010 والقاضي بقبول الإستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي مع تعديل نصّه وذلك بالخطّ من أصل الأداء إلى ما قدره خمسة وثلاثون ألفا وثمانية وتسعون دينارا ومليمات 838 (35.098,838 د) ومن الخطايا إلى ثمانية آلاف وثلاثمائة وسبعة وستون دينارا ومليمات 035 (8.367,035 د) وإعفاء المستأنف من الخطية وإرجاع معلومها المؤمن إليه وحمل المصاريف القانونية عليه .

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيد وقائعه أن مورث المعقب ضدهم خضع في قائم حياته إلى مراجعة معمّقة لوضعيته الجبئية بعنوان الفترة الممتدة من 1 جانفي 2002 إلى موفى شهر ديسمبر 2005 ألت إلى صدور قرار في التوظيف الإجباري تحت عدد 331 بتاريخ

21 جانفي 2008 تضمن مطالبته بأداء مبلغ جملي قدره واحد وستون ألفا ومائتان وثلاثون دينارا ومليمات 895 (61.230،895) د. أصلا وخطايا لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية فاعترض عليه أمام المحكمة الابتدائية بالمنستير التي أصدرت حكما بتاريخ 28 أكتوبر 2008 يقضي بتأييد قرار التوظيف الإجباري فاستأنفته الإدارة أمام محكمة الاستئناف بالمنستير التي تعهّدت بملف القضية وأصدرت فيها الحكم. بيّن منطوقه بالطالع والذي هو موضوع الطعن المائل.

وبعد الإطلاع على مذكرة بيان أسباب الطعن بالتعقيب التي تقدّمت بها المعقبة بتاريخ 12 فيفري 2011 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة ملف القضية على محكمة الاستئناف المختصة للنظر فيها بهيئة حكمية جديدة وحمل المصاريف القانونية على المعقب ضدّهم بالإسناد إلى:

حرق أحكام الفصل 2 من قرار وزير الاقتصاد الوطني والصحة العمومية المؤرخ في 21 ماي 1982 والمتعلق بأسعار المواد الصيدلية مثلا تم تنقيحه بالفصل الأول من قرار وزير الصحة العمومية والتجارة بتاريخ 29 فيفري 1996: بمقولة أن محكمة الاستئناف قضت بتعديل قرار التوظيف الإجباري الصادر في شأن مورت. المعقب ضدّهم بداعي أن هامش الربح الخام السنوي اعتمده الإدارة والمقدّر بـ 35% يتجاوز اعماش المعتمد في قضايا مشابهة والذي لا يتجاوز 28% والحال أن النسبة التي تأسس عليها قرار التوظيف اعتمدت على نسب الربح الخام للمواد والمستحضرات حسب أسعار شرائها وأن المطالب بالضرية لم يتوفّق في إثبات تحقيق هامش ربح خام يقل عن النسبة التي جاء بها اقرار الوزاري المؤرخ في 21 ماي 1982 والمتعلق بأسعار المواد الصيدلية واقتصر على التمسك، نسبة 28% المستمدة من محضر الإتفاق المبرم بين ممثلي الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة وممثل عن وزارة المالية والذي لم تثبت المصادقة عليه كما أن المعاينة المجراة من عوبي المراقبة أثبتت أن المني بالأمر طبق بنفسه نسب الربح الخام القصوى على المواد التي قام ببيعها ولا يقبل بالتالي من محكمة الاستئناف اعتماد نسبة تقديرية موحدة لكل أصناف الأدوية.

- تحريف الوقائع: بمقولة أن الحكم المطعون نيا تأسس على مؤاخذه مصالح الجباية من أجل تطبيق نسبة 35% على مبيعات المطالب بالضرية والحال أنها اعتمدت نسبا متفاوتة ضبطها القرار الوزاري المشترك على أساس أثمان شرائها.

- حرق الفصل 547 من مجلة الإلتزامات والعقود بمقولة أن محكمة الإستئناف خلصت إلى اعتماد هامش ربح خام يقدر بنسبة 28 % رغم أن المعاينة المجراة على عين المكان والموثقة بالمحضر المؤرخ في 26 سبتمبر 2006 أثبتت تطبيق المطالب بالضرية لهامش ربح خام بنسب متفاوتة تراوحت بين 42,9% و 31,6% بحسب أثمان شرائها .

- حرق الفصل 548 من مجلة الإلتزامات والعقود : بمقولة أن المحضر الذي حرره عوننا المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بالمنستير يعتبر حجة يعارض بها المعني بالأمر ولا يقبل من محكمة الإستئناف تجاهلها .

- حرق الفصول 440 و 441 و 442 و 444 و 445 من مجلة الإلتزامات والعقود : بمقولة أن المحضر الذي حرره عوننا المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بالمنستير يشكل حجة رسمية يتعين الإعتماد بها واعتمادها .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في غرة جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية مثلما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 .

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 17 فيفري 2014 ، وبها تلا المستشار المقرر السيد أحمد سهيل الراعي ملخصا لتقريره الكتابي وحضر ممثل الإدارة العامة للأداءات وتمسك ولم يحضر من يمثل المعقب ضدهم ووجهه إليهم الإستدعاء طبق القانون وإثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 17 مارس 2014 ، وبها وبعد المفاوضة القانونية قرّرت المحكمة التمديد في أجل المفاوضة لجلسة يوم 14 أفريل 2014 ،

و بها و بعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي :

من جهة الشكل :

حيث قدّم مطلب التعقيب في ميعاده القانوني تّم له الصّفة والمصلحة وكان مستوفيا لشروطه الشكلية، لذا فقد تعيّن قبوله من هذه الناحية .

من جهة الأصل :

- عن المطعن المتعلق بخرق أحكام الفصل 2 من قرار وزيرى الإقتصاد الوطنى والصحة العمومية المؤرخ فى 21 ماى 1982 والمتعلق بأسعار المواد الصيدلانية مثلما تم تنقيحه بالفصل الأول من قرار وزيرى الصحة العمومية والتجارة بتاريخ 29 فىرى 1996 :

حيث تعيب المعقبة على محكمة الإستئناف قضاءها بتعديل قرار التوظيف الإجبارى الصادر فى شأن مورث المعقب ضدهم بداعى أن هامش الربح الخام الذى اعتمده الإدارة والمقدر بـ 35% يتجاوز الهامش المعتمد فى قضايا مشابهة والذى لا يتجاوز 28% والحال أن قرار التوظيف اعتمد على نسب الربح الخام للمواد والمستحضرات حسب أسعار شرائها وأن المطالب بالضريبة لم يتوفق فى إثبات تحقيق هامش ربح خام يقل عن النسبة التى جاء بها القرار الوزارى المؤرخ فى 21 ماى 1982 والمتعلق بأسعار المواد الصيدلانية واقتصر على التمسك بنسبة 28% المستمدة من محضر الإتفاق المبرم بين ممثلى الإتحاد التونسى للصناعة والتجارة وممثل عن وزارة المالية والذى لم تثبت المصادقة عليه كما أن المعاينة المجرأة من عوني المراقبة أثبتت أن المعنى بالأمر طبق بنفسه نسب الربح الخام القصى على المواد التى قام ببيعها ولا يقبل بالتالى من محكمة الإستئناف اعتماد نسبة تقديرية موحدة لكل أصناف الأدوية .

وحيث تضمن الفصل 2 من القرار المشترك لوزيرى الإقتصاد الوطنى والصحة العمومية المؤرخ فى 21 ماى 1982 والمتعلق بأسعار المواد الصيدلانية أنه " حددت النسبة القصى للربح الخام الراجع لصاحب الصيدلية والمنطقة على المواد الصيدلانية المستوردة أو المصنوعة محليا والمعدة للطب البشرى والطب البيطرى فيما يتعلق بالمستحضرات الصيدلانية والمستحضرات لمعالجة المرض بضده أو بمثله كما يلى :

- (1) 42,9% من سعر الشراء بالنسبة للمستحضرات وللمواد الصيدلانية التى يكون ثمن شرائها معادل أو دون 1,002 د.
- (2) 38,9% من سعر الشراء بالنسبة للمستحضرات وللمواد الصيدلانية التى يكون ثمن شرائها بين 023,1 د و 1,596 د.
- (3) 35,1% من ثمن الشراء بالنسبة للمستحضرات والمواد الصيدلانية التى يكون ثمن شرائها بين 1,597 و 9 د .
- (4) 31,6% من سعر الشراء بالنسبة للمستحضرات والمواد الصيدلانية التى يفوق ثمن شرائها 9 د .

وحيث يؤخذ من الأحكام السالف بيانها أن القرار المشترك إنما يتعلق بتحديد السقف الأقصى لنسب الربح الخام الذي لا يجوز لصاحب الصيدلية تجاوزه وترتيا على ذلك فإن تحقيق نسب ربح معقولة أقل من ذلك يبقى أمرا جائزا بمقتضى القانون .

وحيث ، والحال ما تقدم فإن اعتماد النسب القصوى الموما إليها أعلاه ضمن عناصر التوظيف لا يكون آليا وإنما يبقى رهين قيام الدليل على تطبيقها وإجراء العمل بها من قبل صاحب الصيدلية ، على نحو ما خلصت إلى ذلك المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه ، وهو ما لم يتحقق في الموضوع الراهن في غياب ما يفيد إعمال النسب المذكورة من قبل مورث المعقب ضدّهم وخلو الملف من محضر المعاينة الذي أشارت المعقبة إلى إعداده من قبل أعوان المراقبة بهذا العنوان فضلا عن أن الكشف الذي تولت تضمينه صلب مستندات الإستئناف للدلالة على اعتماد النسب القصوى إقتصر على التعرّض إلى ستة أدوية لا غير .

وحيث يغدو المستند المائل في حكم ما تقدم فاقدا لما يؤيده وتعيّن لذلك رفضه .

– عن المطعن المتعلق بتحريف الوقائع :

حيث تعيب المعقبة على محكمة الإستئناف مؤاخذه مصالح الجباية من أجل تطبيق نسبة 35% على مبيعات المطالب بالضرية والحال أنها اعتمدت نسبة متفاوتة ضبطها القرار الوزاري المشترك على أساس أثمان شرائها .

وحيث يتبيّن بالرجوع إلى قرار التوظيف الإجباري أن مصالح الجباية قامت بتطبيق نسب الربح الخام الواردة في قرار وزير الصحة العمومية والتجارة بالنسبة للأدوية واعتماد نسبة ربح خام تساوي 42% بالنسبة إلى المواد شبه الصيدلية و 17% بالنسبة إلى الحليب .

وحيث ولئن استندت محكمة الإستئناف إلى أن نسبة الربح الخام التي اعتمدها الإدارة والتي تمسك المطالب بالأداء بشططها تقدّر بـ 35% بما لا أصل ثابت له بالملف ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادي الذي ليس من شأنه التأثير في وجه الفصل في القضية ناهيك وأنها خلصت إلى أن النسبة الواردة بالقرار الوزاري المشترك ليست نسبة آلية ويمكن التصرف فيها والتزول بها بما ينسحب على سائر النسب الواردة في القرار المذكور .

وحيث يغدو المطعن المائل في حكم ما تقدّم فاقدًا لما يؤسّسه وتعيّن لذلك رفضه .

- عن المطاعن المتعلقة بخرق الفصول 547 و 548 و 440 و 441 و 442 و 444 و 445 من مجلة الإلتزامات والعقود لتداخلها واتّحاد القول فيها :

حيث تعيب المعقبة على محكمة الإستئناف قضاءها باعتماد هامش ربح خام بنسبة 28 % رغم أن المعاينة المجرّاة على عين المكان والموثقة بالمحضر المؤرخ في 26 سبتمبر 2006 ، أثبتت تطبيق المطالب بالضرية لهامش ربح خام بنسب متفاوتة تراوحت بين 42,9% و 31,6% .

وحيث أن المحضر المدّعى به غير مطروف بالملف ولا وجه بالتالي لمؤاخدة محكمة الإستئناف من أجل عدم الإعتداد به ، الأمر الذي يتّجه معه رفض المطعن الراهن .

و لهذه الأسباب

قررت المحكمة :

أولا : قبول مطلب التعقيب شكلا و رفضه أصلا .

ثانيا : حمل المصاريف القانونية على المعقبة .

و صدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الرابعة برئاسة السيد عبد السلام المهدي قريصية وعضوية المستشارين السيدين فريد الصغير و الحبيب الأطرش .

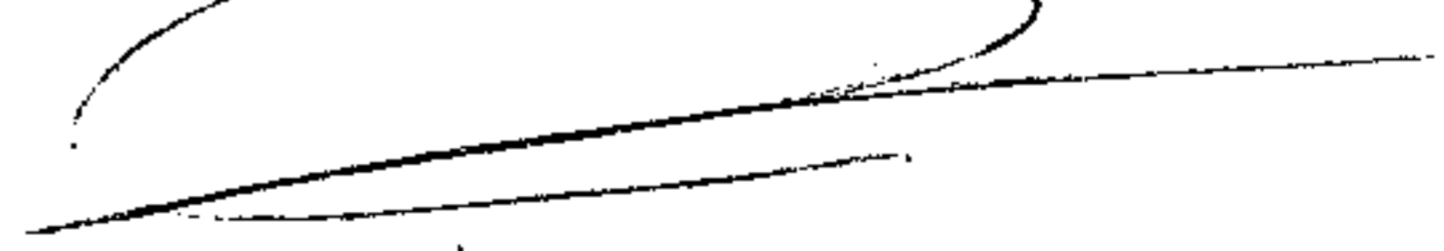
و تلي علنا بجلسة يوم 14 أفريل 2014 بحضور كاتبة الجلسة السيدة سماح الماجري .

المقرر

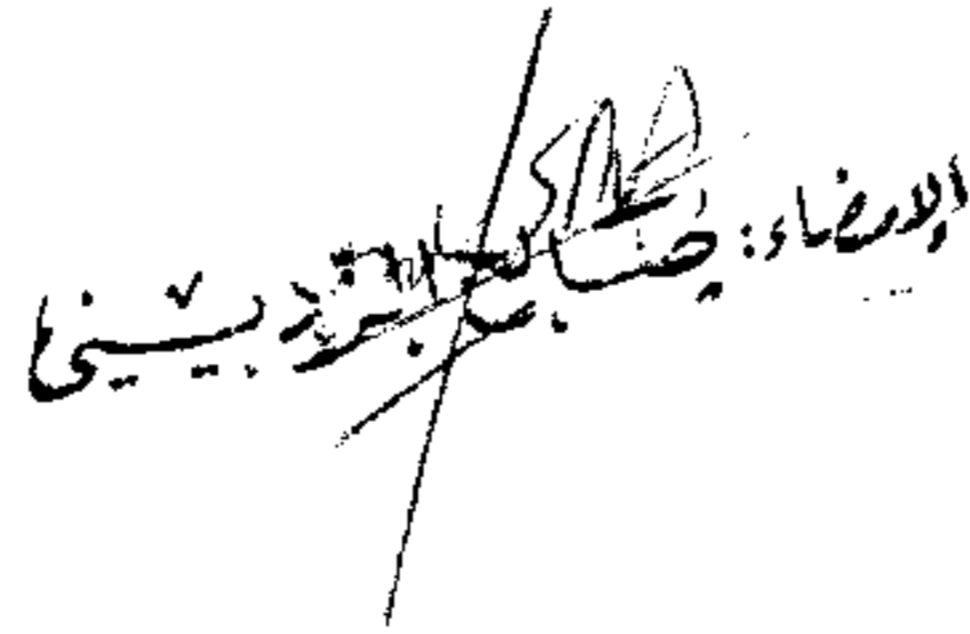
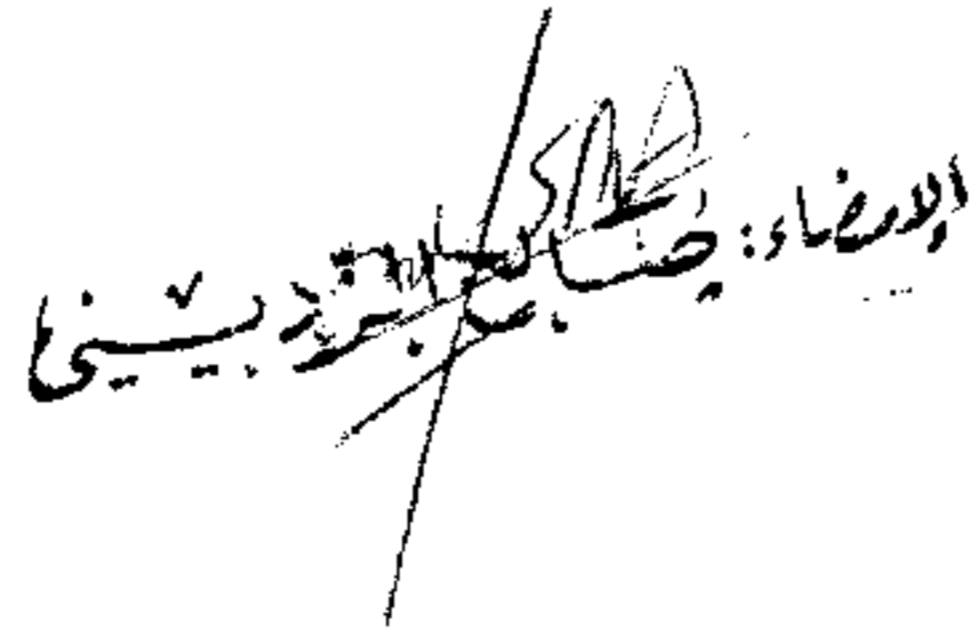


أحمد سهيل الراعي

رئيس الدائرة



عبد السلام المهدي قريصية

الإضراف:  أيضا على  بيئي